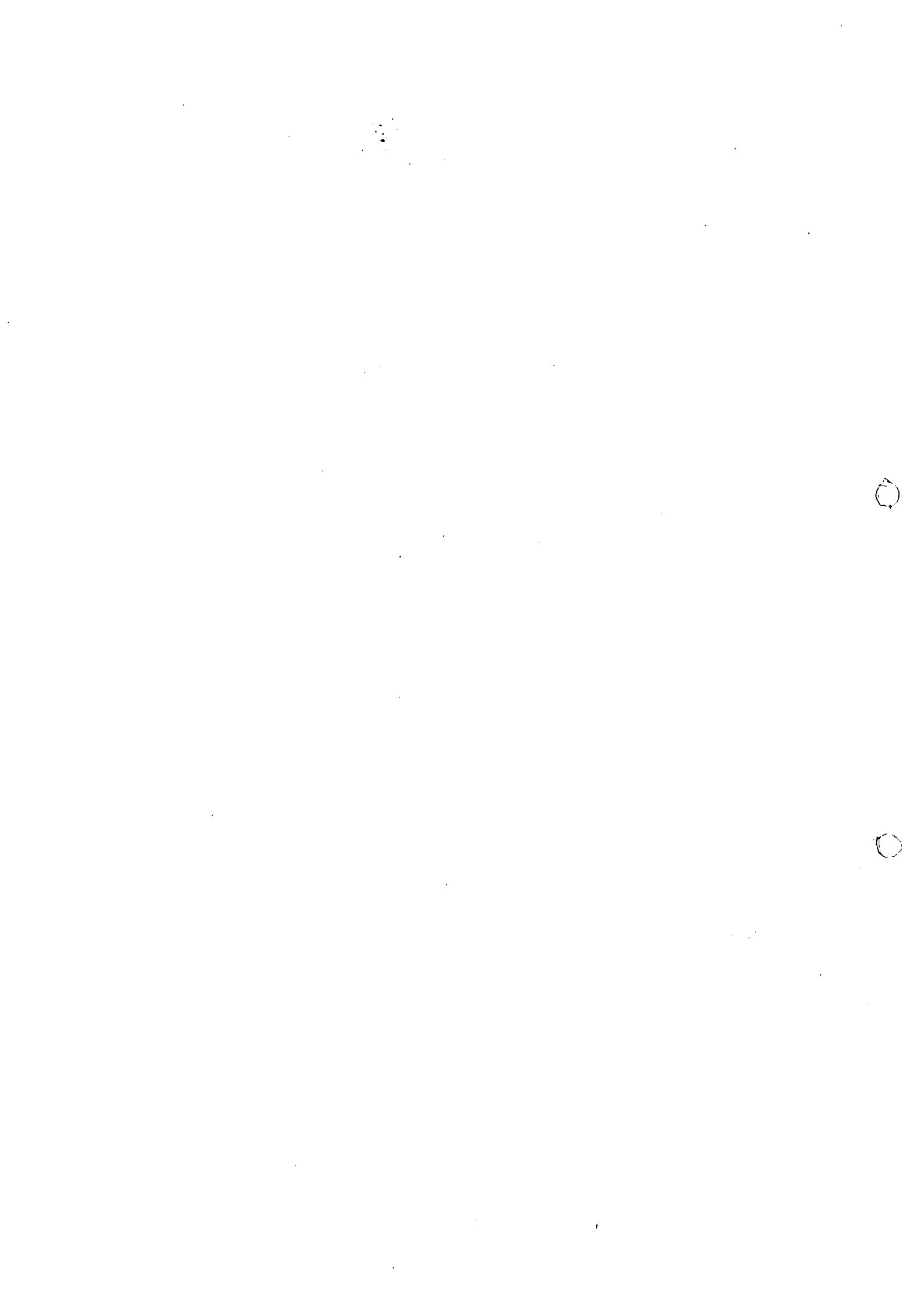


تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع
والأمن الوطني بخصوص مشروع
قانون بالتصديق على اتفاقية
المساعدة القانونية المتبادلة في
المسائل الجنائية بين حكومة مملكة
البحرين وحكومة جمهورية الهند





التاريخ : ١٨ مايو ٢٠٠٥م

صاحب المعالي الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
الموقر
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أرفق لسعادتك طي هذا الكتاب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٤ ، راجين من معاليكم عرضه على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،

أخوكم
السيد حبيب مكي هاشم
نائب رئيس اللجنة

المرفقات :

١. تقرير اللجنة حول مشروع القانون .
٢. رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى.

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
18 MAY 2005		
الرقم : ١٣ / ١٥ ، الوقت : ٢ / ١١		



التاريخ : ١٨ مايو ٢٠٠٥م

**تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني
بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية المساعدة
القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين
وحكومة جمهورية الهند**

بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٠٥م رفع صاحب السعادة خليفة بن أحمد الظهري رئيس مجلس النواب إلى صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي رئيس مجلس الشورى مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٤م. وما انتهى إليه مجلس النواب بهذا الصدد.

وبتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٥م أحال صاحب السعادة رئيس المجلس مشروع القانون المذكور ومرفقاته إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني لدراسته، وإعداد تقرير بشأنه لرفعه إلى المجلس. وعقدت اللجنة اجتماعين لها بتاريخ ٤ و ١١ مايو ٢٠٠٥م، ناقشت فيهما مشروع القانون وتدارست نصوص الاتفاقية، وقد دعت إلى اجتماعها الثاني كلاً من:

١. اللواء الشيخ دعيح بن خليفة آل خليفة وكيل وزارة الداخلية.
٢. النقيب أحمد حمد الدوسري من إدارة الشؤون القانونية بوزارة الداخلية.
٣. الدكتور يوسف عبدالكريم بوجيري مدير إدارة الشؤون القانونية في وزارة الخارجية.
٤. الأستاذ عبدالعزيز الراشد البنعلي مستشار قانوني في وزارة العدل.
٥. السيد صلاح تركي عزيز المستشار القانوني بالدائرة القانونية بوزارة شؤون مجلس الوزراء.

وبتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠٥م تلقت اللجنة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن مشروع القانون.

وقد تم اختيار سعادة العضو السيد عبدالمجيد يوسف الحواج مقررأً أصلياً، وسعادة العضو السيد إبراهيم محمد بشمي مقررأً احتياطياً.

تولى أمانة سر اللجنة السيد علي جواد القطان أمين السر بالمجلس.

أولاً : رأي ممثلي الجهات الحكومية المختصة:

١. وزارة الخارجية:

- إن انضمام مملكة البحرين لهذه الاتفاقية يعتبر مكماً مهماً لما بدأت المملكة في عقدها للاتفاقيات الجزئية الخاصة مع جمهورية الهند وهو ما يصب في مصلحة البلدين لا سيما مع العلاقات القوية الموجودة منذ زمن بعيد بينهما. أن هذه الاتفاقية

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني
بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية
المساعدة القانونية بين حكومة البحرين وحكومة الهند

مرتبطة بمشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند. وأن هذه الاتفاقية هي جزء من حزمة الاتفاقيات التي تود المملكة توقيعها مع جمهورية الهند التي بادرت بطلب توقيع حزمة الاتفاقيات المذكورة. وترتكز الاتفاقية على إنشاء نوع من التشاور على تبادل المعلومات في أساليب التحقيق والأموال الخاصة بالشؤون القانونية. وأنه وحسب المادة (١٧) من الاتفاقية فإنه لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بحقوق أو التزامات أي من الدولتين المتعاقبتين الناشئة عن المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية التي تكون أي من الدولتين طرفاً فيها.

٢. الدائرة القانونية بوزارة شؤون مجلس الوزراء:

- إن مواد الاتفاقية وما اشتملت عليه من أحكام لا تتعارض مع مواد الدستور ولا تخرج عن مضمون الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت في هذا المجال، وإن انضمام البحرين للاتفاقية المذكورة يعتبر مهماً في توطيد العلاقات الثنائية بين البحرين وجمهورية الهند.

ثانياً : رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى:

- خلصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس إلى سلامة المشروع بقانون من الناحية الدستورية.

رابعاً : توصية اللجنة:

- توصي اللجنة بالموافقة على مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٤.

مشروع القانون

١. الديباجة :

نص الديباجة كما ورد من الحكومة الموقرة:

"نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة

جمهورية الهند، الموقعة في مدينة نيودلهي بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤ ،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة.

٢. المادة الأولى :

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة:

" صودق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين

وحكومة جمهورية الهند، الموقعة في مدينة نيودلهي بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤ ، والمرافقة لهذا

القانون".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

٣. المادة الثانية :

نص المادة كما ورد من الحكومة الموقرة :

"على الوزراء — كل فيما يخصه — تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية".

توصية اللجنة :

- توصي اللجنة بالموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة.

والأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر،،،



د. خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس لجنة الشؤون الخارجية
والدفاع والأمن الوطني



السيد حبيب مكي هاشم
نائب رئيس لجنة الشؤون
الخارجية والدفاع والأمن الوطني

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني
بخصوص مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية
المساعدة القانونية بين حكومة البحرين وحكومة الهند

٢٠٠٥-٥-١٨



التاريخ : ١٥ مايو ٢٠٠٥م

**سعادة العضو الدكتور / خالد بن خليفة آل خليفة المحترم
رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني**

**الموضوع : مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية المساعدة القانونية
المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند،
المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٤م**

بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٥م، أرفق معالي رئيس مجلس الشورى، ضمن كتابه رقم
(١٥/١٦٤ - ٤ - ٢٠٠٥م)، نسخة من مشروع القانون أنف الذكر، وذلك لمناقشته وإبداء
الملاحظات عليه للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

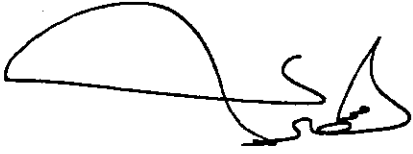
وبتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠٥م، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها الثاني
والأربعين، حيث اطلعت على مشروع القانون أنف الذكر، ومذكرته الإيضاحية وقرار
مجلس النواب بشأنه، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس
النواب، وذلك بحضور المستشارين القانونيين والاختصاصي القانوني بالمجلس. وانتهت
اللجنة إلى عدم مخالفة مشروع القانون المذكور لمبادئ وأحكام الدستور.

توصية اللجنة :

وبالتالي فإن اللجنة توصي بما يلي :

" قبول النظر في مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٤م لسلامته من الناحيتين الدستورية والقانونية " .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،



محمد هادي الطواجي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية